

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
احمد عبد الحسين مجدي			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق التكاليف المشتركة لصناعة الغاز وتأثيره في تقرير المدقق (بحث تطبيقي في شركة غاز الشمال)			عنوان البحث
			السنة ٢٠٢١
			اللغة العربية
يسعى البحث تدقيق التكاليف المشتركة لصناعة الغاز بوصفه عنصراً مهماً ومؤثراً على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة لأنه يركز على الكيفية التي يتم التعامل بموجبها مع التكاليف المشتركة وتحديدها وقياسها وتوصيلها ولاسيما مع وجود علاقة ما بين الكلفة . ة وتسعيرة المنتج ويعد أيضاً من الموضوعات الجوهرية التي تهتم بها كافة الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق ابتداءً من المدقق ذاته وصولاً الى الاطراف المستفيدة من تقريره، فهو من الاتجاهات المهمة والمتجددة لأن ما يميز أي مهنة هو المحافظة على مستوى الأداء المهني لممارسيها مما يرفع من درجة الموثوقية في تقرير المدقق ، وان قيام المدقق بأداء مهامه يتطلب منه وجود حصيلة علمية وعملية تمكنه من أداء تلك المهام، وهنا يمكن برنامج التدقيق المقترح للمدقق من تطوير تلك الحصيلة وتطوير وتحسين في عملية التدقيق. وتكمن مشكلة البحث بعدم وجود برنامج تدقيقي براعي خصوصية هذا القطاع يتم اعتماده عند تدقيق التكاليف المشتركة وبناء عليه، يحاول البحث الإجابة على التساؤلات البحثية أهمها: هل ان تخصيص التكاليف المشتركة في الشركة محل التطبيق البحث تعكس أداء الشركة ؟ وهل ان وجود اطار لتدقيق لتكاليف المشتركة في الشركة محل التطبيق يؤثر في مصداقية تقرير المدقق؟ ولأهمية هذه المشكلة اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها ، إذ يرى أن حل المشكلة يتم من خلال افتراض أن تخصيص التكاليف المشتركة في الشركة محل التطبيق يعكس حقيقة ادائها من خلال اكتشاف جوانب الضعف والخلل وأية أخطاء وكذلك اعتماد برنامج تدقيقي يراعي خصوصية هذا القطاع في مجال تخصيص التكاليف المشتركة في شركات صناعة الغاز يمكن المدقق من الحصول على أدلة الإثبات الواجب جمعها بغية التحقق من عرضها لنتيجة النشاط والمركز المالي مما يؤثر في مصداقية تقرير المدقق			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حيدر عامر ذياب			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تطبيق معايير التدقيق المتعلقة بالاهمية النسبية والتقديرات المحاسبية وتأثيرها في الإجراءات التحليلية للكشف عن ادارة الارباح (بحث تطبيقي على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>يسعى البحث الى امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة بـ الاهمية النسبية ، التقديرات المحاسبية ( من قبل مراقبي الحسابات وبيان مدى تأثيرهما في الإجراءات التحليلية للكشف عن اساليب ادارة الارباح .. إذ تقع على عاتق مراقب الحسابات مسؤولية الكشف عن تلك الممارسات ، إذ تشكل اساليب ادارة الارباح التي تقوم بها الشركات تضليلاً كبيراً لمستخدمي القوائم المالية. وتكمن مشكلة البحث في كيفية تطبيق معايير التدقيق الدولية المتعلقة ب ( الاهمية النسبية ، التقديرات المحاسبية) من قبل مراقبي الحسابات بالبيئة العراقية وهل تؤثر في الإجراءات التحليلية للكشف عن اساليب ادارة الارباح . وتم تطبيق البحث على (٣) شركات من شركات القطاع المختلط المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وتم قياس التقديرات المحاسبية للشركات عينة البحث من خلال احتساب درجة الالتزام ونسبة المخاطر الضمنية في منهج التدقيق وفق اسلوب المخاطر المعد من قبل ( ديوان الرقابة المالية الاتحادي) ، وذلك بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات السابقة، وتم قياس مستوى الاهمية النسبية بالاعتماد على الاعتبارات الكمية وذلك بالاسترشاد بالأدبيات المهنية والبحوث المنشورة . وكذلك الاعتبارات النوعية حسب المخاطر الضمنية للتقديرات المحاسبية المحسوبة للشركات عينة البحث ، إذ اشار معيار التدقيق الدولي رقم (٣٢٠) الاهمية النسبية الى وجود علاقة عكسية بين درجة المخاطر الضمنية</p> <p>ومستوى الاهمية النسبية وبما يؤثر على الإجراءات التحليلية لمراقب الحسابات . واعتمد الباحث طريقة المتوسط لاحتساب مستوى الاهمية النسبية ، وهي الطريقة التي تأخذ اكثر من معيار لتلافي الاختلاف الحاصل بين قيمة الموجودات والايرادات من النشاط الجاري وصافي نتيجة النشاط ، وبين الباحث تأثير الاهمية النسبية</p>			

والمخاطر الضمنية للتقديرات المحاسبية على الاجراءات التحليلية للحصول على ادلة الاثبات التي تساعد مراقب الحسابات في الوصول الى الرأي المناسب في البيانات المالية
--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حيدر مسلم رشيد			أسم الباحث
أ.م.د. وفاء عبد الامير			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	✓ دكتوراه	ماجستير	
تقدير مخاطر التدقيق في ظل الأزمات وإنعكاسها على رأي المدقق			عنوان البحث
" بحث تطبيقي في شركة مصافي الشمال "			
٢٠٢١			السنة
العربية			اللغة
يعيش العراق بظروف غير اعتيادية تعصف فيه المشاكل بعدة أصعدة منها : السياسية و الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأمتد أثرها الى الوحدات الاقتصادية فظهرت الأزمات الداخلية ومنها أزمة هجوم تنظيم داعش الارهابي على محافظتنا العزيزة عام / ٢٠١٤ وما تبع ذلك من سيطرة التنظيم الارهابي على أصول الوحدات الاقتصادية وبسبب وضع الأزمة قد تستغل بعض الوحدات الاقتصادية للتلاعب بالتقارير المالية واصدار تقارير احتيالية وتعمد ارتكاب اخطاء جوهرية هذا يساهم في ازدياد المخاطر (الداخلية والخارجية) المحيطة بالوحدات الاقتصادية وبالمدقق التي تثقل كاهله محاولا تقديرها التقدير الصحيح وهل تؤثر على رأيه. يوجه هذا البحث الانتباه على الية تقدير مخاطر التدقيق من قبل المدقق في ظل الأزمات وهل رأي المدقق يتأثر بتلك المخاطر ، هل معادلة مخاطر التدقيق في الوضع الطبيعي يمكن تطبيقها عند الأزمات ، ولأهمية هذه المشكلة فقد اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع الحلول لها فالحل يكمن في تقدير المدقق الصحيح لمخاطر التدقيق وقت الأزمات يجنب المدقق مخاطر التدقيق ، حيث ان رأي المدقق يتأثر ب : الأزمة ، مخاطر التدقيق ، الخطر الملازم ، خطر الرقابة ، خطر الاكتشاف. يهدف البحث الى تبيان ان معادلة مخاطر التدقيق في ظل الأزمات ستختلف عن معادلة التدقيق في الوضع الاعتيادي نتيجة لانعكاس الأزمة على مخاطر التدقيق ويمكن تطبيقها لمواجهة ازمات مستقبلية ، التعرف بأن رأي المدقق سيخرج عن الحالة الطبيعية ليتبنى المدقق رأي تدقيق خلاف الرأي غير المتحفظ نتيجة أزمة			الخلاصة

<p>ضربت وحدة اقتصادية.</p> <p>استخدم الباحث كأدوات القياس إجراءات التدقيق في اكتشاف الملاحظات ذات التأثير على رأي المدقق الناتجة من مخاطر التدقيق في ظل الأزمات مستخدماً بذلك معادلة تقدير مخاطر التدقيق المقترحة ومدعم بالنتائج التي وفرتها الاستبانة.</p> <p>أبرز الاستنتاجات استخدام أنموذج مخاطر التدقيق المقترح يساعد المدقق في تقدير مخاطر التدقيق بدقة حيث يساعد في التعرف على قابلية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار عند الأزمات ، عدم وجود قسم يعني بـ "إدارة الأزمات" لدى الشركة مجال تطبيق البحث يجعلها تتعرض لأزمات مستقبلية ، وتطبيق المدقق معايير التدقيق سيجنبه مخاطر التدقيق ، ان الأزمة ومخاطر التدقيق تؤثر على رأي المدقق حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان التغيير بمقدار وحدة واحدة من الأزمة ومخاطر التدقيق سيتغير بأثرها رأي المدقق كما بينه الباحث بالجانب التطبيقي.</p> <p>أبرز التوصيات ضرورة استخدام إنموذج مخاطر التدقيق المقترح عند تقدير مخاطر التدقيق في ظل الأزمات كونه يعطي نتائج أكثر دقة ، ضرورة قيام الوحدات الاقتصادية بإضافة قسم جديد يدعى "إدارة الأزمات" ، ضرورة قيام المدقق بإعادة النظر بالعوامل المؤثرة على رأي التدقيق ليشمل الأزمات ومخاطر التدقيق.</p>
---

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
خالد حميد جاسم			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان			أسم المشرف
الأيمل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد
	ماجستير	√ دكتوراه	
عنوان البحث	دور معايير التقييم الدولية (IVS) في تعزيز جودة الإبلاغ المالي (بحث تطبيقي في عينة من الوحدات الاقتصادية )		
السنة	٢٠٢١		
اللغة	العربية		
الخلاصة	يهدف البحث الى التعريف بمعايير التقييم الدولية ومدى تأثير تقييم الوحدات الاقتصادية في جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها كل من كشف الدخل وقائمة المركز المالي على وفق معايير التقييم الدولية. وكذلك التعرف على العلاقة بين معايير التقييم الدولية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تعزيز جودة الإبلاغ المالي من خلال استخدام النماذج الاحصائية لغرض قياس الخصائص النوعية		

<p>الرئيسية للمعلومات المحاسبية و لغرض اثبات الفرضيات تم استخدام نموذجي فرانسيس ( Francis et al ) و نموذج كوثرى ( kothari et a ) لقياس ملائمة المعلومات المحاسبية ( جودة المعلومات ) واستخدام نموذج كم و كروس ( im and ro ) لقياس خاصية التمثيل الصادق (الموثوقية ) ، ولهذا الغرض تم اختيار شركتي اشور وحمورابي العامتين للمقاولات الانشائية كتطبيق عملي لضخامة الموجودات الثابتة التي تملكها تلك الشركتين وللسنوات من ٢٠١١ و لغاية ٢٠١٩ ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هو ان واضعي معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية اعطو المرونة وبدائل لاستخدامها في مختلف الهيئات بما يتناسب مع الثقافة والقوانين والعوامل الاقتصادية وان تلك المرونة صعبت نوعاً ما مسألة التناغم والاتساق لتطبيق المعايير وقد تشكل عائقاً لعملية المقارنة لذا يأتي هنا دور معايير التقييم الدولية لوضع الحلول من خلال تطبيق آليات لاسس وطرق تقييم متعددة لتقرير الانساق والتناغم وتقليل مخاطر المرونة كما ان لدى IVSC معايير وإرشادات بشأن القيمة العادلة وقياسات التقييم الأخرى وتسهل التعاون بين المنظمات الأعضاء للمساعدة في ضمان التطبيق المتسق . اما فيما يخص اهم التوصيات فان لمعايير التقييم الدولية دور في تعزيز جودة الابلاغ المالي من خلال الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية وبالاخص خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق من خلال استخدام مدخل واساس السوق على وفق معايير التقييم الدولية باستخدام القيمة العادلة ( السوقية ) لتحقيق جودة الابلاغ المالي من خلال خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق باستخدام النماذج الاحصائية المشار اليها مسبقاً</p>
--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
خليل هادي عبدعون			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
التأثيرات المحتملة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs في إجراءات المدقق للتحقق من الاستمرارية / بحث تطبيقي			عنوان البحث
			السنة
			اللغة

الخلاصة

يسعى البحث الى بيان إجراءات القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs. وإعداد البيانات المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي SMEs مع الإشارة إلى تأثير تطبيق تلك المعالجات على البيانات المالية للشركة. وتقديم برنامج تدقيق مقترح يتضمن إجراءات للتحقق من مدى ملاءمة استخدام المنشأة لفرض الاستمرارية المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتي تمكن المدقق من الاسترشاد به أثناء أداء عمله وبيان رأيه بشأن استمراريته.

ولتحقيق اهداف البحث عمل الباحث على اعداد المعالجات المحاسبية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تبني المعيار والمعالجات المحاسبية في التاريخ اللاحق للتطبيق وبيان أثر تبني المعيار والفروقات التي ظهرت ضمن القوائم المالية وقياس انعكاس تبني معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على مؤشرات الاستمرارية بعد التطبيق.

وقد توصل الباحث الى استنتاجات، أهمها، ظهور فروق جوهرية بين تطبيقات معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهة وتطبيقات النظام المحاسبي الموحد من جهة أخرى وهذا ما يظهر في جدول أثر اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل التطبيق وبعده. إضافة الى ذلك فقد أظهرت نتائج قيمة دالة التنبؤ Z بموجب نموذج Sherrod & kida أن الشركة ناجحة وغير معرضة للفشل المالي بعد استخلاص النتائج بموجب معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنظام المحاسبي الموحد، ولكن هناك فرق كبير في نتيجة النجاح بعد تطبيق هذا المعيار، مما يتطلب من المدقق إعداد مجموعة من الإجراءات الأساسية والإضافية للتحقق من تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرار عند اعتماد المعايير.

واستناداً الى تلك الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم تقديم مجموعة التوصيات أبرزها، على مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقي إصدار تشريع بتبني معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أسوة بتشريع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة، الذي تم إصداره وهو حالياً في طور تحديث النظام المحاسبي الموحد بما يتماشى مع متطلباته. والعمل على تطوير نظام فعال للانتقال الى معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وإزالة العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المعيار فضلاً على اقتراح برنامج تدقيقي لهذه الشركات ينسجم مع معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتحقق من فرض الاستمرارية فيها.

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم
رائد صدام دهش	أسم الباحث
أ.م.د علي محمد ثجيل	أسم المشرف

			الأيميل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه ✓		ماجستير	
			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>بسبب وجود العديد من اوجه التشابه الرئيسية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي حيث الكفاءة والمهنية والموضوعية والاستقلالية الواجب توافرها اضافة الى جوانب مشتركة يمكن ان يصبح التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين ذي فائدة كبيرة وللوحدة الاقتصادية ككل خصوصا اذا تم هذا التنسيق والتعاون بموجب المعايير المحلية .</p> <p>تكمن مشكلة البحث بضعف العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وتندرج اجراءاتهما التدقيقية صوب اجراءات تدقيق ذات جودة عالية وذلك لعدم كفاية التشر ومعايير التدقيق المحلية لتحديد التعاون والتنسيق بينهما.</p> <p>ولغرض معالجة مشكلة البحث سعى الباحث لتحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل بتوضيح نقاط الضعف التي يواجهها المدققين الخارجيين عند التنسيق والتعاون مع التدقيق الداخلي وكذلك بيان فوائد التنسيق والتعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين وايضا ابراز العلاقة والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي واثرها في زيادة جودة العمل التدقيقية</p> <p>وقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها في مجال التنسيق والتعاون الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية والمدققين الداخليين تبين وجود ضعف في التنسيق وضعف في تضافر الجهود بين الاجهزة العليا والمدققين الداخليين .. وكذلك وجود حوار بين الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية والمدققين الداخليين للتعرف المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية .</p> <p>واهم ما اوصت به الدراسة جملة من التوصيات اهمها ينبغي بناء علاقة ايجابية بين الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية والمدققين الداخليين تقوم على اساس الثقة المتبادلة يؤدي الى تفعيل التنسيق والتعاون بينهما بصورة كفوءة لغرض تحقيق الاهداف وبما بالنفع على الوحدة الاقتصادية . وكذلك ضرورة ان يكون هناك حوار متواصل بين الاعلى للرقابة المالية والمحاسبية والمدققين الداخليين للتعرف على المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية لان ذلك سوف يؤدي الى الوصول الى عمليات رقابة فعالة وذات فاعلية وينتج عنها توصيات ذات فائدة ومستوى تاكيد مرتفع.</p>			

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد

قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				القسم
عبد المجيد سلمان داود				أسم الباحث
أ.د.سعد سلمان عواد / أ.م.د.محمود اسماعيل الجميلي				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓		ماجستير	
دور التدقيق الإلكتروني في التحقق من استعمال مداخل القياس المحاسبي على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs وانعكاسه على رأي المدقق (بحث تطبيقي في عينة من الوحدات الاقتصادية العراقية)				عنوان البحث
٢٠٢١				السنة
العربية				اللغة
<p>نتيجة لما تتمتع به الأصول (الملموسة وغير الملموسة) من أهمية بالغة للوحدات الاقتصادية كافة على حد سواء لإدراكها بأن تلك الأصول تعد مصدراً حاسماً لنشوء الثروات الاقتصادية لهذه الوحدات، اجتهدت الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي في وضع معايير تتناول بالتفصيل مضمون وطبيعة وأنواع تلك الأصول، مع وضع أسس ومداخل للقياس المحاسبي لها لمعرفة المدى الذي أسهمت من خلاله في نشوء قيمة تضاف إلى قيمة الوحدة الاقتصادية من جهة، ولجعل عرض القوائم المالية ذا موثوقية ومصداقية أكثر، فظهرت معايير الإبلاغ المالي الدولية للممتلكات، والاستثمارات، والأدوات المالية.</p> <p>ومن الجانب الآخر، فقد شهدت عملية التدقيق إستجابات متزايدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما تطلب توظيف الوسائل التكنولوجية لممارسة أعمال التدقيق وذلك لإبداء رأي مهني يعبر عن صدق وعدالة البيانات المالية وبما يؤمن الارتقاء بالمهنة إلى المستوى الذي تخدم به الأطراف المستفيدة كافة.</p> <p>من هنا، جاءت فكرة هذا البحث الذي يسعى إلى إقتراح برنامج تدقيق إلكتروني للتحقق من استعمال أسس ومداخل القياس المحاسبي للأصول المعدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS 40-16), (IFRS 9-13)، ومن ثم اختبار النتائج التي سيفرزها تطبيق البرنامج المقترح، وبيان انعكاسها على رأي المدقق الخارجي.</p> <p>وفي هذا السياق، فقد تم اختيار البيانات المالية لـ(الشركة العامة لإنتاج المستلزمات التربوية، الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، والشركة الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية) للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠١٨) مجالاً للتطبيق، من خلال تحليل البيانات المالية لهذه الشركات والقيام بإجراء محاكاة لنتيجة النشاط والمركز المالي لها باستعمال برنامج تدقيق إلكتروني لإظهار الاختلاف بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقع إظهارها في ظل أسس القياس المعتمدة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.</p>				الخلاصة



جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ماهر عبد السادة صالح			أسم الباحث
أ.م.د. علي محمد ثجيل / أ.م.د. محمود اسماعيل محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الغذائية - مصنع البان الديوانية			عنوان البحث
			السنة ٢٠٢١
			اللغة العربية
يسعى البحث الى تسليط الضوء على أهمية المحاسبة الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية وتأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة والتعرف على مفهوم التنمية المستدامة وقيمة المنشأة واعداد انموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتطبيقه على عينة البحث وبيان علاقة ذلك الإفصاح بأهداف التنمية المستدامة و ثم انعكاسه على قيمة المنشأة ، وكذلك التعريف بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة العامة للصناعات الغذائية - مصنع البان الديوانية (مجتمع البحث). تنبع أهمية البحث من أهمية دور الوحدات الاقتصادية التي هي جزء من المجتمع، وعليه فإن هنالك حاجة ملحة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق هذه الوحدات لمسؤولياتها الاجتماعية وذلك من خلال الإفصاح عن المساهمات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من خلال اقتراح أنموذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانشطتها المتعلقة ب(تنمية الموارد البينية وتنمية الموارد البشرية وخدمة المجتمع والمنتج والخدمة في القوائم المالية وبما يساهم في امكانية تحقيق اهداف التنمية المستدامة وكذلك دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة.			الخلاصة
اعتمد الباحث في الجانب النظري على المصادر الكتب والرسائل والأطاريح والبحوث العراقية والعربية والأجنبية، القوانين والانظمة والتشريعات التي لها صلة بموضوع البحث والمجلات والانترنت) والجانب التطبيقي على المقابلات المباشرة مع بعض المسؤولين تقارير الجهات الرقابية ، الزيارات الميدانية ، السجلات والكشوفات المالية والاحصائية الممسوكة للسنتين (٢٠١٨ ، ٢٠١٩)، استمارة الاستبانة الاستطلاعية ، التحليل الاحصائي. توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة يؤثر في تحقيق اهداف			

التنمية المستدامة وذلك لان المنشأة يمكنها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانشطتها المختلفة ، ة في القوائم المالية وفق الانموذج المقترح وتحديد مدى مساهمتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وان هنالك علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانشطتها المختلفة واهداف التنمية المستدامة وقيمة المنشأة. اوصى الباحث بمجموعة توصيات أهمها ضرورة عناية إدارة الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانشطتها الخاصة بتنمية الموارد البيئية والموارد البشرية وخدمة المجتمع والمنتج أو الخدمة لما لها من آثار على التنمية المستدامة وعلى قيمة المنشأة ، والعمل على تطوير القوائم المالية بما يتلائم مع ا أنشطة المسؤولية الاجتماعية وحساباتها الرئيسية التي تسهم أيضا في بيان مجالات التنمية المستدامة من خلال العمل على تبني الانموذج المقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
مصطفى كامل كريم			أسم الباحث
ا.د.خولة حسين حمدان			أسم المشرف
الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
انعكاس تبني المعايير الصادرة عن ال(AAOIFI) على القياس الإفصاح المحاسبي لادوات التمويل في المصارف الاسلامية واجراءات تدقيقها (بحث تطبيقي في مصرفي النهريين الاسلامي - شركة عامة والمستشار الاسلامي للاستثمار والتنمية - شركة مساهمة خاصة)			عنوان البحث
٢٠٢١			السنة
العربية			اللغة
ان ظهور المصارف الاسلامية وما رافقها من اختلاف في التفسيرات والمعالجات المحاسبية ساهم في انشاء هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، واعداد معايير محاسبية لأدوات التمويل ومنها معيار المحاسبية رقم ٢٨ المرابحة والبيع الاجلة وذلك لمعالجة الاحداث والظواهر الاقتصادية لتلك المصارف من اجل تقديم معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة وملائمة المستخدم القوائم المالية. تكمن مشكلة البحث في البيئة العراقية بعدم مواكبة النظام			الخلاصة

<p>المحاسبي للمصارف وشركات التأمين لتلك الاصدارات الدولية وكذلك القاعدة المحاسبية رقم (١٠) الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق لم تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية العمل المصرفي وطبيعة عمل أدوات التمويل المرابحة المشاركة الاستصناع المضاربة في المصارف الإسلامية مما انعكس على القياس والافصاح المحاسبي وبالتالي على عدالة القوائم المالية فضلا عن عدم تضمين برنامج التدقيق المعتمد اجراءات تراعي خصوصية</p> <p>ادوات تمويل المصارف الاسلامية مما قد ينعكس على رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية. ولغرض معالجة مشكلة البحث فقد سعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في التعرف على المصارف الاسلامية وأدوات تمويلها المتمثلة بالمرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع، والمعايير المحاسبية الخاصة بها فضلا عن معايير التدقيق الصادرة عن (AAOIFI)، مع استعراض معايير المحاسبة الاسلامية. كذلك استعراض القوانين التعليمات والضوابط ذات العلاقة بأدوات التمويل في المصارف الاسلامية العراقية، مع اقتراح معالجات محاسبية وبرنامج تدقيق لأدوات التمويل (المرابحة المشاركة الاستصناع والمضاربة والتعرف على المعالجات المحاسبية المعتمدة في المصرفين مجال التطبيق والصادرة بموجب تعليماتهم الإدارية، فضلا عن تطبيق المعالجات المحاسبية المقترحة على أدوات التمويل الاسلامي وبيان انعكاسها على القياس والافصاح المحاسبي</p>	
---	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
مهند طالب رزوقي			أسم الباحث
أ.د. صبيحة برزان فرهود			أسم المشرف
			الأيمل
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		✓ دكتوراه	
دور المدقق في تحديد العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي والفسل المالي وتأثيرها في استمرارية الشركة (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)			عنوان البحث
٢٠٢١			السنة
العربية			اللغة

<p>يهدف البحث الى إظهار دور المدقق في تحديد العلاقة بين ممارسة الشركات عينة البحث للتحفظ المحاسبي والفشل المالي وكيف يؤثر كل منهما على استمرارية الشركات عينة البحث، وقد استخدم الباحث البيانات المالية وتقارير المدقق لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بواقع (١٥) شركة مساهمة ضمن خمسة قطاعات مختلفة (الصناعة الاستثمار المالي، التحويل المالي التأمين الفنادق والسياحة) للفترة من (٢٠١٥ - ٢٠١٩) ولغرض اختبار فرضيات البحث فقد استخدم الباحث نموذج القيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM) في قياس مستوى التحفظ المحاسبي والتحقق من الفشل المالي باستخدام ثلاثة نماذج -٣, ٢- KIDA.ZETA SCORE حسب ما يتناسب مع طبيعة كل قطاع اما اجراءات التحقق من استمرارية الشركات فقد اعتمد الباحث نموذج (SPRENGATA) في مدى ملائمة أو عدم ملائمة هذا الفرض، وقد توصل الباحث الى وجود تباين في مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي ما بين الارتفاع والانخفاض والقبول وقد كانت الشركة الاكثر تحفظا هي شركة المدينة السياحية في سد الموصل، وفي مقابل ذلك اظهرت نتائج التحقق من الفشل المالي والاستمرارية ان شركة المدينة السياحية في سد الشركة الاكثر فشلا ماليا وليس لديها القدرة على الاستمرار مما يدل ذلك على ان المبالغة في استخدام التحفظ المحاسبي سيؤدي الى نتائج عكسية وهذا ما اثبته التحليل الاحصائي للبحث، اذ تم توظيف نتائج تلك المقاييس في البرنامج الاحصائي (spss) لتحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي والفشل المالي وفق معامل الارتباط (بيرسون) وكذلك بيان اثر التحفظ المحاسبي والفشل المالي على الاستمرارية بواسطة معامل الانحدار المتعدد وقد توصل الباحث الى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي والفشل المالي مع وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي والفضل المالي على الاستمرارية.</p>	<p>الخلاصة</p>
---	----------------

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
سحر يحيى صاحب			أسم الباحث
أ.د.خولة حسين حمدان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
√ دكتوراه		ماجستير	
انعكاس تطبيق معايير (IFRS&IAS) على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وتقرير المدقق عند الإبلاغ وفقا لمعيار التدقيق الدولي (ISA;701) / بحث تطبيقي			عنوان البحث

السنة	٢٠٢١
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>برز الاهتمام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل كبير في البيئة العراقية لكونها تتجه نحو الانفتاح على الاقتصاديات الخارجية والمستثمرين وان اهم الخطوات لذلك الانفتاح هو توفير لغة محاسبية موحدة تتيح للمستثمرين والمستخدمين فهم المعلومات المحاسبية ويرفع ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مما يؤمن بيئة سليمة للاستثمار حيث سيؤدي الى توحيد لغة القياس والافصاح المالي دولياً واتخاذ قرارات استثمارية سليمة ، ويعاني القطاع الخدمي العراقي وهو في طور تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من عدم الاهتمام بمواكبة تلك المعايير. إذ تكمن مشكلة البحث في إن المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد والارشادات الواردة في القواعد المحاسبية المحلية لا تلبى بعض متطلبات المعايير الدولية IFRS &amp; IAS) مما يؤثر على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية باتخاذ القرارات من قبل المستخدمين فضلاً عن عدم تطوير تقرير المدقق في الإبلاغ عن الأمور الرئيسية وفقاً لما جاء في معيار التدقيق الدولي (٧٠١). ولغرض معالجة مشكلة البحث فقد سعى البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بالتعرف على آلية التحول الى معايير (IFRS) &amp; (IAS) وعلى خطوات التطبيق والتعرف على ملائمة المعلومات المحاسبية ثم الإطار النظري لمعيار التدقيق (٧٠١) الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للتدقيق في تقرير المدقق والتغيرات التي أحدثها المعيار في شكل ومضمون تقرير المدقق والتعرف على المعايير التي يجب أن تطبقها شركة فنادق المنصور عند التطبيق لأول مرة مع اعداد قوائم مالية معدلة لعينة البحث وفق المعايير الدولية لإعداد التقرير، وبيان انعكاس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية قبل وبعد التطبيق وتحديد الأمور الرئيسية التي يجب ان تظهر في تقرير المدقق وفق معيار التدقيق (٧٠١)</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد		
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم		
علي محمد خيون	أسم الباحث		
أ.م.د.سعد سلمان عواد	أسم المشرف		
الأيمل			
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
ماجستير		√ دكتوراه	
عنوان البحث			دور الإبلاغ المتكامل في الحد من لاتماثل المعلومات ومسؤولية المدقق اتجاهه بحث تطبيقي في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

السنة	٢٠٢١
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>يهدف البحث لدراسة مفهوم (الإبلاغ المتكامل)، ومفهوم (لا) تماثل المعلومات في البيئة العراقية وبيان مدى تبني الإبلاغ المتكامل على الحد من (لا) تماثل المعلومات وبيان دور المدقق في تبنيه وقد جرى البحث في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمثلت ب(١٠) مصارف أمن مجموع (٤٣) مصرف مدرج في السوق العراقية، إذ أستخدم المتغير الثنائي (١٠٠) للتعويض عن قيمة المتغير المستقل (الإبلاغ المتكامل) بالأعتماد على تصنيفات البنك المركزي العراقي للمصارف عينة البحث وفق مؤشر (CMAELS)، إذ تم التعويض بقيمة (٠) للمصرف في العام الذي صنّفه فيه البنك المركزي بدرجة (جيد) وقيمة (١) للمصرف الذي صنّفه البنك المركزي بدرجة جيد جداً)، ولقياس (لا) تماثل المعلومات تم اختيار مقاييس الفارق السعري العائد غير الاعتيادي) لتوافر البيانات لمتغيرات هذه المقاييس في التقارير المنشورة للمصارف وتقارير سوق العراق إذ أستخدم لقياس المتغير التابع (لا تماثل) (المعلومات والدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات تم الاعتماد على البيانات المالية لهذه المصارف للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، والاعتماد على تقارير سوق العراق للمصارف للمدة المذكورة، في حين أعمدت على قائمة الفحص Check List كأداة إضافية لقياس مسؤولية المدقق عن متغيرات البحث، وتوصل الى مجموعة من الإستنتاجات كان أهمها وجود مستويات متباينة من لا تماثل للمعلومات في المصارف العراقية للأعوام عينة البحث وبحسب المقاييس لتي تم اختيارها لقياس لا تماثل المعلومات فضلا عن عدم وجود تأثير لتبني الإبلاغ المتكامل على التقليل من لا تماثل المعلومات وقد ارضى بزيادة مستوى الإفصاح عن اسباب تذبذب اسعار الاسهم لتحسين مستوى الثقة بلمعلومات المحاسبية</p>